Effect of Publication Ban Decisions on the Performance of Journalists in Jordanian Media Institutions

Abd-Alrahman Ali Aljayousi
Digital Media
Zarqa University / Jordan
Aljayousi89@yahoo.com

Amer Khaled mohammad Ahmad
Faculty of Media
Zarqa University / Jordan
Amer.k@zu.edu.jo

Received:26/2/2024 Accepted:15/9/2024

Abstract:

This study aims to understand the effect of publications ban decisions on the performance of Jordanian journalists and their relationship with the spread of rumors through social media platforms. It employs a survey methodology to examine practice patterns on a systematic random sample of (300) members of the Jordan Press Association. The study concludes that the most prominent reasons for issuing publication bans, from the respondents' perspective, are to "maintain the secrecy of investigations". The most important topics warranting such decisions are "pornographic or inappropriate content related to the case". A majority of the respondents (63.7%) indicates that publication bans significantly affect their performance, with the most notable impact being the "restriction of journalists' access to information". The results also show no significant differences in the degree of impact of publication bans on the performance of journalists in Jordan based on gender, the type of media ownership, the media outlet, years of experience, and academic qualifications.

Keywords: Publications Ban Decisions, Journalistic Performance, Jordanian Journalists.

تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الأردنية

عبد الرحمن علي الجيوسي
في مجال الإعلام الرقمي
كلية الإعلام / جامعة الزرقاء
Aljayousi89@yahoo.com

عامر خالد محمد أحمد
قسم الصحافة والإعلام الرقمي
كلية الإعلام / جامعة الزرقاء
Amer.k@zu.edu.jo

الاستلام: 2024/2/26 القبول: 2024/9/15

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين الأردنيين، وعلاقتها بانتشار الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، باستخدام منهج مسح أساليب الممارسة على عينة عشوائية منتظمة قوامها (300) مفردة من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين. وخلصت الدراسة إلى أنّ أبرز أسباب صدور قرارات حظر النشر من وجهة نظر المبحوثين، تمثّلت في: "الحفاظ على سرية التحقيقات"، وأنّ أهمّ الموضوعات التي تستدعي صدور هذه القرارات هي: "المحتوى الإباحي أو غير اللائق المتعلق بالقضية"، وأشارت النسبة الأكبر من المبحوثين (63.7%) إلى أنّ قرارات حظر النشر تؤثّر بدرجة مرتفعة على أدائهم، حيث تمثّلت أبرز تأثيراتها في: "تقييد وصول الصحفيين إلى المعلومات"، وأثبتت النتائج عدم وجود فروقات في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ونمط ملكية الوسيلة التي يعملون بها، والوسيلة، وسنوات الخبرة، والمؤهل الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: قرارات حظر النشر، الأداء الصحفي، الصحفيون الأردنيون..

المقدمة:

تعدّ قرارات حظر النشر محلّ جدل بين مَن يتمسّك بمبرراته، ومَن يعتبرها قيدًا على حرية الرأي والتعبير، وإلغاء حق الجمهور في الحصول على المعلومات، على أنّ التوسّع في تلك القرارات لتشمل المعلومات ذات الصلة بمختلف القضايا؛ ليس لها مبرّر أمام متابعي الحدث، ممّا يطرح تساؤلًا أمام مشروعية هذه القرارات، في ظلّ وجود قوانين عديدة تحكم عملية النشر الصحفي كقانون العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون حقّ الحصول على المعلومة، التي تشرح الأسباب والقضايا التي يحظر النشر فيها (Al-Kayyali, 2022).

وبحسب تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين لعام (2022)، فإنّ مؤشّر حرية الإعلام في الأردن حاز على (33) درجة من مجموع درجات المؤشّر العام البالغ (100) نقطة، وبحسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشّر؛ فإنّ هذه النتيجة تضع الإعلام الأردني في تصنيف (مقيّد)، ويتكرّر هذا التصنيف للسنة الثالثة على التوالي، حيث حاز في العام (2020) على (227.3) درجة من أصل (570)، وفي عام (2021) تراجع مؤشر الحرية بنسبة (4%)، وحاز على مجموع درجات (215) من أصل (600)، وعند مقارنة نتيجة المؤشر لعام (2022)، نجد تراجعًا بنسبة (2.8%) عن مؤشر عام (2021) (CDFJ, 2022).

وتشير التقارير الصادرة عن المركز الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الوطنية، إلى أنّ مجموعة التشريعات والقوانين المحلية تجاوزت مضامين الحقّ وأبعاده بموجب الدستور، والمعاهدات الدولية، والاتفاقيات التي صادق عليها الأردن (Human Rights Situation, 2020).

وبالعودة للحقّ الدستوري الذي منحه المشرع الأردني للإعلام في حصوله على الأخبار وتداولها؛ نصّت العديد من موادّ الدستور الأردني مثل المادة (15)، على أنّ الدولة "تكفل حرية الرأي، ولكلّ أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير، بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون"، كما ""تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون"، و"لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون"، وكذلك "يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتّصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني".

وبموجب هذه المواد، كفل الدستور الأردني الحقّ في تغطية الأحداث ونشر الأخبار، ولا يجوز التعرّض له إلّا في أضيق الحدود، وهو ما تضمّنته الفقرة الخامسة من المادة (15) من الدستور، وبالتالي فإنّ

المشرع الأردني نصّ صراحةً على الرقابة المحدودة، وحصرها بحالة واحدة وهي حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ، ولم يأتِ المشرع على ذكر مصطلح منع النشر، كما لم يمنح التشريع الأعلى للدولة أيّ سلطة إدارية أو قضائية الحقّ بإصدار أيّ قرار يتضمّن منع الصحفيين ووسائل الإعلام من النشر (Ammon News, 2016).

مشكلة الدراسة:

تواجه وسائل الإعلام الأردنية تقييدًا تشريعيًّا وقانونيًّا على حرية الإعلام، من خلال اللوائح التي تمرّر بشكل مخالف للدستور، التي تعدّ مظلة قانونية للسلطات التي من شأنها مراقبة المؤسسات الإعلامية بشكل عام، والصحفيين بشكل خاص، ويواجه الصحفيون الأردنيون في مختلف تلك المؤسسات ضغوطًا أخرى، يتمثّل أبرزها في صدور قرارات حظر النشر التي تفرض رواية رسمية واحدة على وسائل الإعلام، وتمنعها من الوصول إلى مصادر بديلة، وتقيّد حقّهم في الحصول على المعلومات عند التعامل مع القضايا الحساسة داخل الأردن، حيث يؤدي صدور قرار حظر النشر في قضية ما، إلى التأثير على الأداء المهني للصحفيين في المؤسسات الإعلامية الأردنية؛ نتيجة حرمانهم من ممارسة حقهم في الحصول على المعلومات وتداولها، ومنعهم من نشر الأخبار الموثوقة حول القضية التي وقع عليها قرار حظر النشر.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

– ما تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الأردنية؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من النقاط الرئيسية الآتية:

- أهميّة دراسة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن، بصفتهم الأكثر تأثرًا بهذه القرارات التي عادةً ما تصدر بهدف منعهم من تقديم المعلومات حول القضايا المحظور نشرها أو تداولها من خلال وسائل الإعلام، وبالتالي منع وصول هذه المعلومات إلى الجمهور.
- خطورة قرارات حظر النشر في الأردن، نظرًا لدورها في وقف تدفق المعلومات، وحجبها عن وسائل الإعلام والجمهور.
- عدم صدور قرار يلغي قرار حظر النشر بعد الانتهاء من التحقيقات في القضية التي وقع قرار حظر نشر بحقّها، أو لا تزال قيد التحقيق منذ زمن طويل.
- الخروج بمقترحات للجهات الرسمية بهدف الإسراع في نشر الرواية الرسمية، وعدم التأخر في بثّ المعلومات خاصة في القضايا ذات الطابع المتسارع، التي وقع عليها قرار حظر النشر، من أجل الحدّ من انتشار الشائعات حولها.
- إفادة الجهات الرسمية والمسؤولة عن إصدار قرارات حظر النشر في الأردن من نتائج هذه الدراسة؛ بهدف تسليط الضوء على تأثيراتها على العمل الإعلامي؛ ممّا قد يسهم في إعادة النظر حول الجهات والفئات التي تشملها هذه القرارات، واستثناء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية منها، عبر السماح لهم بتداول المعلومات، ونقل الحقائق التي لا تؤثر على سير عملية التحقيق.

أهداف الدراسة:

1. أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن من وجهة نظر الصحفيين في الأردن.
2. الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر النشر حولها من وجهة نظر الصحفيين في الأردن.
3. درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن من وجهة نظر الصحفيين في الأردن.
4. طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين من وجهة نظر الصحفيين في الأردن.

أسئلة الدراسة:

1. ما أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن من وجهة نظر الصحفيين في الأردن؟
2. ما الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر النشر حولها من وجهة نظر الصحفيين في الأردن؟
3. ما درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن من وجهة نظر الصحفيين في الأردن؟
4. ما طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين من وجهة نظر الصحفيين في الأردن؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر، على أداء الصحفيين في الأردن تعزى لعواملهم الديموغرافية؟

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

- **حظر النشر(إجرائيًّا):** قرار صادر عن الجهات المختصّة يمنع وسائل الإعلام الأردنية والعاملين فيها وأفراد الجمهور، من نشر الأخبار والمعلومات وتداولها حول قضية معينة، وقد يكون قرار المنع مطلقًا كليًّا بموجب التشريعات القانونية والأنظمة الخاصة، أو جزئيًّا يصدر بأمر من السلطات القضائية المتخصّصة، ويتعلق بجوانب ومعلومات محدّدة حول موضوع ما، ويترتب على المؤسسات الصحفية والأشخاص المخالفين لهذا القرار، تعريضهم لعقوبة مخالفة منع النشر.
- **الأداء المهني الصحفي (إجرائيًّا):** مجمل الواجبات والمهام التي تفرضها المهنة الصحفية على الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية الأردنية، التي تتضمّن نقل الحقائق والأحداث وصياغتها وتحريرها، والتعليق عليها وتفسيرها وإخراجها بصورة خبر، أو تقرير، أو تحقيق، أو قصة صحفية، أو غيرها، بحيث يستطيع الصحفي من خلالها إيصال الرسالة الإعلامية إلى الجمهور؛

بهدف إطلاعه على مختلف المستجدّات والتغيّرات حول قضية أو حدث معين.

- **الصحفيون الأردنيون (إجرائيًا):** كلّ من هو عضو في نقابة الصحفيين الأردنيين، ويتبع لقوانينها وتشريعاتها، ويمارس مهنة الصحافة والإعلام ممارسة فعلية داخل حدود الدولة.
- **المؤسسات الصحفية الأردنية:** تشمل: وكالة الأنباء الأردنية، والصحف، والإذاعات، والقنوات التلفزيونية، والمواقع الإلكترونية سواء أكانت حكومية أم خاصّة أم مستقلة.

الدراسات السابقة:

توصلت دراسة **(Al-Dmour, 2023)** إلى أنّ قرار حظر النشر كان الفيصل في عدم الكتابة عن "قضية الفتنة" في الأردن، من وجهة نظر كتّاب المقالات، الأمر الذي أدّى إلى حالة من عدم الثقة بالأخبار الرسمية، وخلق بيئة حاضنة لانتشار الشائعات والأخبار غير الصحيحة، كما شكل قرار منع النشر رقابة مسبقة على وسائل الإعلام، تجاوزت المبدأ العام الوارد في المادة (15) من الدستور الأردني، ومن ناحية واقعية في ظلّ الثورة المعلوماتية؛ كانت قرارات منع النشر غير قابلة للتطبيق، وأدّت إلى وجود حالة من التشكيك بالرواية الرسمية في ظلّ متابعة الإعلام الخارجي؛ وحالة الفراغ المحلية في إدارة المشهد إعلاميًا.

وخلصت دراسة **(Faraj, 2023)** إلى أنّ أبرز أساليب الرقابة بالمؤسسات الإعلامية في الجزائر، قد تمثّلت في: "أسلوب الملاحظة يؤدّي إلى معالجة الأداء المهني بالمؤسسات الإعلامية"، كما تمثلت أبرز أنواع الرقابة في تلك المؤسسات في: "انعكاس تطبيق الرقابة الأمنية على الأداء المهني بالمؤسسات الإعلامية"، فيما تمثلت أبرز انعكاسات الرقابة في المؤسسات الإعلامية، على الأداء المهني في: "تنعكس فعالية الرقابة المطبقة بالمؤسسات الإعلامية على الأداء المهني".

وأشارت دراسة **(Jonsson, 2022)** إلى أنّ إلغاء حرية الصحفيين في السويد وكينيا، لا يحدّ فقط من التدفق الحر للمعلومات التي توفرها الصحافة للمصلحة العامة والمجال العام؛ ولكنّه أيضًا يجعل من الصعب فهم القضايا التي تحدث في المجتمع، حيث أصبحت آراء الصحفيين المثيرة للجدل خاضعة للرقابة الذاتية، كما أنّ ثقافة الإلغاء هي اتّجاه قد يصبح تهديدًا أكبر للصحافة والتواصل العام، حيث يمكن للأشخاص في مناصب قوية استخدامها لصالحهم لضمان أجندتهم الخاصة.

وبيّنت دراسة **(Mahdi, 2020)** أنّ أبرز الصعوبات التي تواجه وضع تنظيم قانوني للنشر الإلكتروني في الأردن والعراق، قد تمثّلت في استحالة منع مستخدمي المواقع الإلكترونية من الدخول إليها باستخدام أسماء وهمية، ولكن من خلال تطويع التقنيات ذاتها لخدمة القانون، يمكن الكشف عن الشخصيات الحقيقية عن طريق (IP)، والحصول على عنوانه عن طريق نظام الخرائط (GPS)، وأنّ النشر بجميع أنواعه مكفول بموجب الدستور والقوانين التي كفلت حرية الرأي والتعبير، دون التعسّف في استعمال حقّ النشر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالغير، والإساءة لهم.

وأشارت دراسة **(Al-Harahsheh, 2020)** إلى أنّ أبرز تأثيرات السياسة التحريرية على أداء الإعلاميين في الأردن، قد تمثّلت في: "تخضع المواد الإعلامية التي يتم إنتاجها للرقابة والمراجعة"، كما تمثّلت أبرز تأثيرات القوانين والتشريعات الإعلامية في: "صعوبة تطبيق قانون حقّ الحصول على المعلومات"، و"عدم وجود ضمانات كافية لتسهيل عمل المراسلين"، فيما تمثّلت أبرز تأثيرات مصادر الأخبار على الأداء في: "ضعف خبرة المصدر يؤثر سلبًا على الأداء المهني".

وخلصت دراسة **(Ahmad, 2020)** إلى أبرز تأثيرات الضغوط السياسية على أداء الصحفيين في وكالة الأنباء الأردنية، قد تمثّلت في: "تتبنى الوكالة مواقف الدولة وتوجهات النظام السياسي تجاه مختلف الموضوعات والقضايا الهامة"، كما تمثلت أبرز تأثيرات القوانين والتشريعات الصحفية في: "تحديد المعايير المهنية التي ينبغي الالتزام بها في الممارسة المهنية"، فيما تمثلت أبرز تأثيرات العوامل والقيم الاجتماعية في: "تحديد الكلمات والمعاني المستخدمة في التغطية".

وأكدت دراسة **(Brown, 2018)** على وجود ثلاثة عيوب أولية تحدّ من فاعلية قرارات حظر النشر في كندا، تمثّلت في نقص تنفيذ القرارات، والاعتماد على الالتزام بأخلاقيات الصحافة، وعدم وجود قرار نهائي يمنع المنشورات من محاولة التحايل على قرار الحظر؛ من خلال تبني لغة تتجنّب من الناحية الفنية الكشف المباشر للهوية.

وأوضحت دراسة **(Al-Debi, 2018)** أنّ الخطاب الإعلامي الأردني الرسمي، يفتقد إلى صيغة تناسب المجتمع الأردني، في تشكيل الرأي العام وتماسكه وتوجّهه نحو موضوعات محدّدة ومدروسة، كما ثبت تأثير تعدّد مرجعيات حراس البوابة الإعلامية، على كيفية تغطية الأحداث، وسرعة نقل الأخبار خلال الأزمات، حيث كان يتفق مع مواضيع، ويختلف مع أخرى تبعًا لما يتّفق مع السياسة الإعلامية الرسمية الأردنية.

وأكدت دراسة **(Rabei & Amin, 2019)** بأنّه على الرغم من حداثة قانون تنظيم الصحافة والإعلام في مصر، إلّا أنّه لم يعر الاهتمام الكافي للصحافة الإلكترونية؛ خصوصًا في ظلّ التطورات الهائلة في عالم التكنولوجيا المعلوماتية، والتوسّع في محظورات النشر تحت مسمى مقتضيات الأمن القومي، والدفاع عن الوطن، ومخالفة النظام العام أو الآداب العامة.

وتوصلت دراسة **(Fathy, 2017)** إلى وجود زيادة حادّة في صدور قرارات حظر النشر في مصر، وأنّ إصدار قرار حظر النشر في قضايا الرأي العام، يمكن أن يؤدّي إلى نتائج عكسية، مثل: انتشار الشائعات والمعلومات غير الدقيقة، كما اتّضح أنّ منصات التواصل الرقمية لديها القدرة على تحدّي الغرض من حظر النشر، عبر السماح بتبادل المعلومات، وحرية الرأي والتعبير.

وأوضحت دراسة **(Thabet, 2016)** أنّ أبرز العوامل السياسية المؤثرة على الأداء المهني للصحفيين في وكالة أنباء الشرق الأوسط، تمثلت في: "تبني الوكالة كافة المواقف السياسية للدولة"، و"مراعاة الأخبار التي تخصّ الأمن القومي" بنسبة (25.6%)، كما تمثلت أبرز العوامل القانونية والتشريعية المؤثرة على الأداء المهني في: "اللوائح الداخلية للوكالة" بنسبة (23.1%)، فيما تمثلت أبرز العوامل المهنية المؤثرة على الأداء في: "السياسة التحريرية" بنسبة (30.4%).

التعليق على الدراسات السابقة:

- حداثة الدراسات السابقة، حيث أجري معظمها خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يشير إلى أهمية دراسة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين، وعلاقتها بانتشار الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وضرورة تسليط الضوء عليها وارتباطها، بالتحديات والضغوط المهنية التي يواجها الصحفيون خلال تغطيتهم للأحداث ذات الطابع المتسارع، التي تحتوي على غموض في تفاصيلها، بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل الرقابية الداخلية والخارجية على الممارسة المهنية داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة.
- وجود تقارب واضح في الاهتمام البحثي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فيما يتعلق بتأثير بعض قرارات الرقابة على كفاءة الأداء المهني للصحفيين؛ خاصّة إذا لم تطبق الرقابة بنوع من الموضوعية كما جاء في دراسة (Faraj, 2023)، وعدم وجود ضمانات كافية لتسهيل عمل الصحفيين، والتدفق الحر للمعلومات، حيث تعدّ قرارات حظر النشر الفيصل في عدم الكتابة عن الأزمة؛ الأمر الذي يؤدي الى حالة من عدم الثقة بالأخبار الرسمية كما جاء في دراسة (Al-Dmour, 2023)، كما تتقارب مع دراسة (Al-Harahsheh, 2020) التي أوضحت أنّ أبرز تأثيرات القوانين والتشريعات الإعلامية قد تمثلت في صعوبة تطبيق قانون حقّ الحصول على المعلومات، وعدم وجود ضمانات كافية لتسهيل عمل المراسلين، وتتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة (Ahmad, 2020) التي أشارت إلى وجود تأثيرات للضغوط السياسية على أداء الصحفيين أبرزها: "تبني وكالات الأنباء مواقف الدولة وتوجهات النظام السياسي تجاه مختلف الموضوعات والقضايا الهامة"، كما اتفقت العديد من الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، والمتمثل في مسح أساليب الممارسة مثل: دراسة (Faraj, 2023)، و(Al-Harahsheh, 2020)، و(Ahmad, 2020)، و(Al-Debi, 2018)، و(Thabet, 2016).
- تمثلت الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة بدقة، وتقويم أهدافها وأسئلتها، وتحديد المنهج الأنسب لإجرائها، والأداة الملائمة لجمع بياناتها، كما تمّت الاستفادة من الدراسات السابقة في مقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية، من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف.

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي تهدف للوصول إلى المعرفة الدقيقة بالأحداث والظواهر والمشاهدات؛ من خلال البحث في متغيراتها ومكوناتها وعناصرها وخصائصها (Ahmad et al., 2023a, Ahmad et al., 2023b)، وتوفير كمية كافية من المعلومات اللازمة لتحليلها وتفسيرها؛ من أجل الوقوف على دلالاتها وآثارها (Habes et al., 2023a; Hatamleh et al., 2023a)، ووضع الإجراءات والتعليمات المناسبة لمعالجتها، أو تطويرها، أو تحسينها، أو تغييرها، أو استكمالها، أو التنبؤ بمستقبلها (Mahmoud et al., 2023; Ahmad, 2022).

وفي إطار البحوث الوصفية؛ استُخدم منهج مسح أساليب الممارسة في هذه الدراسة، الذي يقوم على دراسة العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية المختلفة، التي تشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية والقانونية والتشريعية وغيرها من الجوانب والعوامل، وبحث سبل وأساليب تطويرها وتحسينها (Alzyoud et al, 2023, p 5)، حيث طُبّق هذا المنهج على عينة من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين العاملين والممارسين للعمل الصحفي؛ بهدف معرفة تأثير قرارات حظر النشر على أدائهم المهني، وعلاقة ذلك بانتشار الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين البالغ عددهم بحسب سجلات النقابة حتى تاريخ تطبيق الدراسة (1357) صحفيًا. وبحسب (Kerjcie & Morgan, 1970) فإنّ العدد الممثل لهذا المجتمع هو (300) مفردة من الممارسين للعمل الصحفي في المؤسسات الإعلامية المختلفة؛ حيث اختيروا بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، بعد أن تم الحصول على كشوفات بأسماء أعضاء النقابة، ويوضح الجدول (1) الخصائص الديموغرافية للمبحوثين.

الجدول (1): الخصائص الديموغرافية للمبحوثين

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	194	%64.7
	أنثى	106	%35.3
نمط ملكية الوسيلة التي يعمل بها	حكومية	126	%42
	خاصة	**102**	**%34**

	مستقلة	72	%24
الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها المبحوث	وكالة الأنباء الأردنية	50	%16.7
	الصحف	64	%21.3
	الإذاعات	38	%12.7
	القنوات التلفزيونية	54	%18
	المواقع الإلكترونية	94	%31.3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	70	%23.3
	5 سنوات – أقل من 10 سنوات	96	%32
	10 سنوات فأكثر	134	%44.7
المؤهل الأكاديمي	مؤهل جامعي (دبلوم/بكالوريوس) في الإعلام	125	%41.7
	مؤهل جامعي (دبلوم/بكالوريوس) في غير الإعلام	67	%22.3
	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراة) في الإعلام	73	%24.3
	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراة) في غير الإعلام	35	%11.7
المجموع الكلي = 300			

أداة الدراسة:

اعتُمد في هذه الدراسة بشكل رئيس على أداة الاستبانة، المصمّمة خصيصًا للدراسة، وجمع البيانات والمعلومات الكافية عن **تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الأردنية**، وقد تضمّنت المقاييس والمحاور الآتية:

1. **مقياسًا خماسيًّا:** لقياس محور أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن، ومحور القضايا التي تستدعي صدور قرارات حظر النشر حولها، ويشير التدرج في المقياس إلى درجة موافقة المبحوثين على الفقرات الواردة في هذه المحاور، وتمثل الدرجة (5) أعلى درجة موافقة، والدرجة (1) أقل درجة موافقة، ولتحديد مستوى تقديرات عينة الدراسة، احتُسب المقياس من خلال طرح الحد الأعلى (5) من الحد الأدنى (1)، ثمّ قسمة الناتج على عدد الفئات المطلوبة وهي (3) فئات: (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، وبالتالي تصبح المعادلة وفقًا للآتي: (5−1) /3 = 1.33، بحيث تمّت إضافة (1.33) لنهاية كل فئة وفقًا للآتي: 1 – 2.33 = منخفضة / 2.34 – 3.67 = متوسطة / 3.68 – 5 = مرتفعة.
2. **مقياسًا رباعيًّا:** لقياس محور طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين، ويشير التدرج في المقياس إلى درجة موافقة المبحوثين على الفقرات الواردة في هذه المحاور، وتمثل الدرجة (3) أعلى درجة موافقة، والدرجة (0) أقل درجة موافقة، ولتحديد مستوى تقديرات عينة الدراسة، احتُسب المقياس من خلال طرح الحد الأعلى (3) من الحد الأدنى (0)، ثمّ قسمة الناتج على عدد الفئات المطلوبة، وهي (3) فئات: (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، وبالتالي تصبح المعادلة وفقًا للآتي: (3−0) /3 = 1، بحيث تمّت إضافة (1) لنهاية كل فئة وفقًا للآتي: 0 – 1.00 = منخفضة / 1.01– 2.00 = متوسطة / 2.01 – 3.00 = مرتفعة.

إجراءات الصدق والثبات:

استُخدم أسلوب الصدق الظاهري، أو صدق المحتوى، أو صدق المضمون، عبر عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمختصين في موضوع الدراسة (Hatamleh et al., 2023b; Habes et al., 2023b)؛ بهدف التأكد من أنّها تحقق أهدافها، وتجيب عن أسئلتها، وتصلح لاختبار فرضياتها، وبأنّ صياغتها اللغوية سليمة وتخلو من الأخطاء الإملائية والمطبعية، وذلك قبل البدء بعميلة التوزيع الميداني.

أمّا بخصوص اختبار الثبات؛ فقد استُخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، عبر الاعتماد على معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، الذي تُحسب من خلاله معاملات الارتباط لكلّ محور من محاور أداة الدراسة، ومستوى ارتباط الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه (Ahmad et al., 2022)، وقد تراوحت قيم معامل الثبات بين (81%) و(92.5%)، وتعدّ هذه القيم مقبولة في البحوث الإعلامية؛ نظرًا لأنّها أعلى من (70%)، ويوضح الجدول (2) قيم معامل الثبات لكلّ محور من محاور الاستبانة.

الجدول (2): معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن.	%92
الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر النشر حولها.	%81
طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن.	%91.7

نتائج الدراسة ومناقشتها:

- **أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن:**

الجدول (3): أسباب صدور قرارات حظر النشر في الأردن

أسباب الصدور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الحفاظ على سرية التحقيقات.	4.09	1.092	مرتفعة
حماية للمصلحة الوطنية والأمن القومي.	4.07	1.054	مرتفعة
ارتباط القضية بشخصية عامة.	4.06	1.028	مرتفعة
منع إصدار أحكام مسبقة على أطراف القضية.	4.03	1.032	مرتفعة
حفظ الحقوق الشخصية للأفراد.	3.97	1.041	مرتفعة
الحدّ من عمليات التشهير واغتيال الشخصيات.	3.96	1.104	مرتفعة
منع التدخل في إجراءات التحقيق.	3.89	1.113	مرتفعة
الحفاظ على الأدلة من التشويه وعدم ضياعها.	3.86	1.128	مرتفعة
عدم تأثير الرأي العام على الجهات التي تنظر في التحقيق.	3.86	1.101	مرتفعة
عدم التأثير على الشهود.	3.82	1.096	مرتفعة
المتوسط العام	**3.96**	**1.079**	**مرتفعة**

يظهر من بيانات الجدول (3) أنّ أبرز أسباب صدور قرارات حظر النشر من وجهة نظر المبحوثين، قد تمثلت في: "الحفاظ على سرية التحقيقات"، بمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبدرجة مرتفعة، يليه: "حماية للمصلحة الوطنية والأمن القومي"، بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبدرجة مرتفعة، ثم: "ارتباط القضية بشخصية عامة"، بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبدرجة مرتفعة، فيما تمثلت أقلّ أسباب صدور هذه القرارات في: "الحفاظ على الأدلة من التشويه وعدم ضياعها"، و"عدم تأثير الرأي العام على الجهات التي تنظر في التحقيق"، بمتوسط حسابي مقداره (3.86) لكلٍ منهما وبدرجة مرتفعة، ثم: "عدم التأثير على الشهود" بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبدرجة مرتفعة.

وقد يعزى مجيء: "الحفاظ على سرية التحقيقات"، في مقدمة أسباب صدور قرارات حظر النشر من وجهة نظر المبحوثين، إلى تجنب تداخل عمل الصحافة مع العمل القضائي، وعدم نشر معلومات غير دقيقة أو غير مؤكدة حول القضية المنظورة في مرحلة التحقيق، والواقع عليها قرارات حظر نشر، وتجنب إصدار أحكام مسبقة على المتهمين، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه سمعة الأفراد دون سبب مشروع، ويهدد ضمان العدالة القضائية، كما قد يعزى مجيء: "عدم التأثير على الشهود" في المرتبة الأخيرة، بين أسباب صدور قرارات حظر النشر، إلى أنّ قرارات حظر النشر عادةً ما تصدر قبل بداية عملية التحقيق، وقبل استدعاء الشهود، بمعنى أنّه لم يتم حتى الآن إصدار قرار حظر نشر حمايةً للشهود وعدم التأثير عليهم، كما لم يجد الباحثان أية سوابق قضائية عرضت الشهود، لأيّ عملية مضايقة أو اعتداء جراء قيامهم بإدلاء شهاداتهم في قضية معينة حسب علم الباحث.

- **الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر نشر:**

الجدول (4): الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر نشر حولها

طبيعة الموضوعات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحتوى الإباحي أو غير اللائق المتعلق بالقضية.	4.34	0.924	مرتفعة
الأمن القومي الأردني وما يتعلق بالمصلحة الوطنية.	4.31	0.830	مرتفعة
الجرائم والتحقيقات الجنائية.	4.29	0.953	مرتفعة
القضايا المتعلقة بالشرف والموضوعات الأسرية.	4.28	0.879	مرتفعة
موضوعات ازدراء الأديان.	4.17	0.935	مرتفعة
الموضوعات التي تعكر صفو العلاقات الأردنية مع الدول الأخرى.	4.07	1.016	مرتفعة
قضايا الشخصيات العامة ذات الطابع الجدلي أو التي تشكل رأي عام.	3.59	1.294	متوسطة
الموضوعات الخاصة بالمظاهرات والاعتصامات.	3.46	1.352	متوسطة
المتوسط العام	**4.06**	**1.023**	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول (4) أنّ أبرز الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر نشر حولها من وجهة نظر المبحوثين، قد تمثلت في: "المحتوى الإباحي أو غير اللائق المتعلق بالقضية" بمتوسط حسابي بلغ (4.34) وبدرجة مرتفعة، وكذلك: "الأمن القومي الأردني وما يتعلق بالمصلحة الوطنية"، بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وبدرجة مرتفعة، فيما تمثلت أقلّ الموضوعات التي تستدعي صدور هذه القرارات في: "قضايا الشخصيات العامة ذات الطابع الجدلي أو التي تشكل رأي عام"، بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبدرجة متوسطة، وكذلك: "الموضوعات الخاصة بالمظاهرات والاعتصامات"، بمتوسط حسابي بلغ (3.46) وبدرجة متوسطة.

وقد يعزى مجيء: "المحتوى الإباحي أو غير اللائق المتعلق بالقضية"، في مقدمة الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر نشر حولها، إلى إخلال هذا النوع من المحتوى بالقيم والأخلاق والعادات والتقاليد التي يلتزم بها المجتمع الأردني، كما قد يكون ضارًا وغير مناسبٍ للأطفال والشبان، ويؤثر على نموهم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى احترام المعتقدات الدينية والمعايير الأخلاقية لدى الجمهور، وبالتالي فإنّ إصدار قرار حظر نشر حول هذا النوع من

المحتوى، من شأنه تعزيز القيم والسلوكيات الصحية داخل المجتمعات، كما قد يعزى مجيء: "الموضوعات الخاصّة بالمظاهرات والاعتصامات"، في المرتبة الأخيرة بين الموضوعات التي تستدعي صدور قرارات حظر نشر حولها، إلى اعتبار التظاهر والتعبير عن الرأي حقًّا من حقوق الإنسان كفله الدستور، وكفلته القوانين والمعاهدات الدولية، ولا يجوز التعرض له بأيّ شكل من الأشكال، فهو انعكاس لديمقراطية الدول والمجتمعات وتحضّرها، ويعدّ أحد أساليب التعبير عن الآراء على أرض الواقع ضمن الأطر الرسمية والقانونية.

- **درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين:**

الجدول (5): درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن

درجة التأثير	التكرارات	النسبة المئوية
بدرجة مرتفعة	191	%63.7
بدرجة متوسطة	99	%33
بدرجة منخفضة	10	%3.3
المجموع الكلي	**300**	**%100**

تشير بيانات الجدول (5) أنّ المبحوثين الذين يرون أنّ قرارات حظر النشر تؤثّر على أداء الصحفيين في الأردن **بدرجة مرتفعة**، قد جاءوا في المرتبة الأولى؛ وبلغ عددهم (191) مفردة، وبنسبة (63.7%)، يليهم من يرون أنّها تؤثر **بدرجة متوسطة**؛ وبلغ عددهم (99) مفردة، وبنسبة (33%)، ثمّ من يرون أنّها تؤثر **بدرجة منخفضة**؛ وبلغ عددهم (10) مفردات وبنسبة (3.3%).

ويمكن تفسير أنّ النسبة العظمى من المبحوثين، يرون أنّ قرارات حظر النشر تؤثر بدرجة مرتفعة على أداء الصحفيين في الأردن؛ إلى أنّ هذه القرارات تقيّد نشاط الصحفيين، وتحدّ من تغطيتهم الفاعلة للقضايا المهمة التي تشغل الرأي العام، وتصعّب وصولهم إلى المعلومات من مصادرها الرسمية الموثوقة، وتخفّض قدرتهم على إيصال الأخبار الصحيحة والمعلومات الكاملة إلى الجمهور بحيادية وموضوعية، حول القضايا التي وقع عليها قرار حظر نشر؛ الأمر الذي يشكل ضغوطًا عليهم من قِبل الجمهور، الذي يطالبهم بحقّ الحصول على المعلومات؛ ممّا يؤثر سلبًا على عملهم وأدائهم، ويضعهم في موقف صعب بين الامتثال للقانون وتلبية مطالب الجمهور.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Ahmad, 2020) التي توصلت إلى عدم وجود ضمانات كافية تسهل من عمل الصحفيين عند تناول بعض القضايا، كما تتفق مع دراسة (Faraj, 2023) التي توصلت إلى وجود تأثير لتطبيق الرقابة الأمنية على أداء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

- **طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين:**

الجدول (6): طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن

طبيعة التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تقييد وصول الصحفيين إلى المعلومات.	2.61	0.657	مرتفعة
تقييد حرية الرأي والتعبير.	2.52	0.734	مرتفعة
فرض رقابة مسبقة على الصحفيين تمنعهم من أداء وظائفهم.	2.50	0.756	مرتفعة
تقييد حرية الصحافة ونقل المعلومات بشكل صادق وشفاف.	2.49	0.769	مرتفعة
تحد من التحقيقات الصحفية والتقاط التفاصيل ونشرها.	2.48	0.720	مرتفعة
زيادة الرقابة الذاتية على الصحفيين أنفسهم أثناء كتابتهم للأخبار المتعلقة بقضايا المحظور نشرها.	2.47	0.733	مرتفعة
إيجاد بيئة ملائمة لانتشار الشائعات والأخبار المضللة.	2.45	0.767	مرتفعة
تشكيل ضغوط نفسية ومهنية على الصحفيين.	2.44	0.754	مرتفعة
نشر المعلومات وصياغتها بطرق غير مباشرة حتى لا تخالف قرارات حظر النشر.	2.41	0.714	مرتفعة
اللجوء إلى استخدام مصادر غير رسمية لنشر المعلومات.	2.32	0.808	مرتفعة
المتوسط العام	**2.47**	**0.741**	**مرتفعة**

تكشف بيانات الجدول رقم (6) أنّ أبرز تأثيرات قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن، قد تمثلت في: "تقييد وصول الصحفيين إلى المعلومات" بمتوسط حسابي بلغ (2.61) وبدرجة مرتفعة، تليها: "تقييد حرية الرأي والتعبير" بمتوسط حسابي بلغ (2.52) وبدرجة مرتفعة، ثمّ: "فرض رقابة مسبقة على الصحفيين تمنعهم من أداء وظائفهم"، بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبدرجة مرتفعة، فيما تمثلت أقلّ تأثيرات هذه القرارات على أداء الصحفيين في: "تشكيل ضغوط نفسية ومهنية على الصحفيين"، بمتوسط حسابي بلغ (2.44) وبدرجة مرتفعة، تليها: "نشر المعلومات وصياغتها بطرق غير مباشرة حتى لا تخالف قرارات حظر النشر"، بمتوسط حسابي بلغ (2.41) وبدرجة مرتفعة، ثمّ: "اللجوء إلى استخدام مصادر غير رسمية لنشر المعلومات"، بمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبدرجة مرتفعة.

وقد يعزى مجيء: "تقييد وصول الصحفيين إلى المعلومات"، في مقدمة طبيعة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن، إلى أنّ هذه القرارات تؤدي إلى تقييد وصول الصحفيين إلى مصادر المعلومات المهمة، وتمنع الحصول عليها، وتعرقل عملية تقديم تقارير

شاملة؛ مما يجبر الصحفيين على تقديم تقارير غير كاملة حول القضية الواقع عليها قرار حظر نشر، وبذلك يحتاج الصحفيون إلى مزيد من الجهد والوقت للعثور على المعلومات والتحقق منها؛ ممّا يؤدي إلى زيادة مستوى التوتر والمخاطر المرتبطة بعملهم، ويؤثر على جودة التغطية الإعلامية بشكل سلبي، كما يعزى مجيء: "اللجوء إلى استخدام مصادر غير رسمية لنشر المعلومات"، في المرتبة الأخيرة إلى أنّ الصحفيين يسعون دائمًا للالتزام بالأخلاقيات الصحفية والمهنية، وتجنب الحصول على المعلومات بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية؛ لأنّ انتهاك القوانين المتعلقة بحظر النشر يتسبب في تعرضهم للمساءلة القانونية، ومشاكل أخلاقية تفقدهم علاقتهم المهنية الجيدة مع مصادرهم الرسميين مستقبلًا.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة (Al-Dmour, 2023) التي توصلت إلى أنّ أبرز تأثير لقرارات حظر النشر قد تمثلت في تشكيلها رقابة مسبقة على وسائل الإعلام، تتجاوز المبدأ العام الوارد في المادة (15) من الدستور الأردني، كما تختلف مع دراسة (Jonsson, 2022) التي توصلت إلى أبرز تأثيرات إلغاء حرية الصحافة قد تمثلت في صعوبة فهم القضايا التي تحدث في المجتمع، وخضوع آراء الصحفيين المثيرة للجدل للرقابة الذاتية، في حين تتفق هذه النتائج مع دراسة (Al-Harahsheh, 2020) التي توصلت إلى أنّ أبرز تأثيرات القوانين والتشريعات الإعلامية قد تمثلت في: "صعوبة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات"، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (Fathy, 2017) التي خلصت إلى أنّ الغرض من قرارات حظر النشر، هو عدم السماح بتبادل المعلومات وحرية الرأي والتعبير.

- **الفروقات في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء الصحفيين في الأردن تبعًا لعواملهم الديموغرافية.**

1) النوع الاجتماعي:

الجدول (7): اختبار T لدراسة الفرق في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تبعًا للنوع

النوع	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ذكر	194	2.56	0.556	−1.772	0.078
أنثى	106	2.68	0.544		

أظهر اختبار (T-Test) في الجدول (7) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة T (−1.772) عند مستوى الدلالة (0.078)؛ وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)؛ ممّا يشير إلى تقارب تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي.

2) نمط ملكية الوسيلة:

الجدول (8): اختبار (ANOVA) لدراسة الفرق في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تبعًا لنمط ملكية الوسيلة

مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.399	0.199	0.648	0.524
داخل المجموعات	91.398	0.308		
المجموع	**91.797**			

أظهر استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) في الجدول رقم (8) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين، تعزى لمتغير نمط ملكية الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها، حيث بلغت قيمة F (0.648) عند مستوى الدلالة (0.524)؛ وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يشير إلى تقارب تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين، بصرف النظر عن نمط ملكية الوسيلة التي يعملون بها.

3) الوسيلة الإعلامية:

الجدول (8): اختبار (ANOVA) لدراسة الفرق في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تبعًا للوسيلة الإعلامية

مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.764	0.441	1.445	0.219
داخل المجموعات	90.033	0.305		
المجموع	**91.797**			

أظهر استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) في الجدول (8) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين، تعزى لمتغير الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها، حيث بلغت قيمة F (1.445) عند مستوى الدلالة (0.219)؛ وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يشير إلى تقارب تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين بصرف النظر عن الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها.

4) سنوات الخبرة:

الجدول (9): اختبار (ANOVA) لدراسة الفرق في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تبعًا لسنوات الخبرة

مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.020	0.010	0.032	0.969
داخل المجموعات	91.777	0.309		
المجموع	**91.797**			

أظهر استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) في الجدول رقم (9) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين، تعزى لمتغير سنوات خبرتهم، حيث بلغت قيمة F (0.032) عند مستوى الدلالة (0.969)؛ وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يشير إلى تقارب تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين بصرف النظر عن سنوات خبرتهم.

5) المؤهل الأكاديمي:

جدول (10): اختبار (ANOVA) لدراسة الفرق في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين تبعًا للمؤهل الأكاديمي

مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.244	0.748	2.472	0.062
داخل المجموعات	89.553	0.303		
المجموع	**91.797**			

أظهر استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) في الجدول رقم (10) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين، تعزى لمتغير مؤهلهم الأكاديمي، حيث بلغت قيمة F (2.472) عند مستوى الدلالة (0.062)؛ وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يشير إلى تقارب تأثير قرارات حظر النشر على أداء المبحوثين بصرف النظر عن مؤهلهم الأكاديمي.

المقترحات:

- ضرورة إعادة النظر في آلية صدور قرارات حظر النشر، واستثناء الصحفيين من هذه القرارات كونهم المخولين في نقل المعلومات الصحيحة إلى الجمهور، ولضمان تحقيق التوازن بين الحاجة إلى المعرفة وحرية الصحافة.
- إعادة النظر في قانون حق الحصول على المعلومات، والإسراع بتعديله، وتقديم ضمانات كافية تحمي الصحفيين، وتسهل عملهم، وتعزّز من صلاحياتهم بالحصول عليها من مصادرها الرسمية، خلال صدور قرارات حظر النشر، ما لم تكن تلك المعلومات متعلقة بالأمن القومي أو الدولة.
- عدم التوسع بإصدار قرارات حظر النشر؛ خاصة ما يتعلق بالأمور التي تهم الرأي العام، والقضايا المرتبطة بالشخصيات العامة، منعًا لانتشار الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، والكفاية بإصدار هذه القرارات ضمن الأطر التي نص عليها الدستور.
- تفعيل دور الإعلام الرسمي والناطقين الرسميين باسم الجهات الحكومية أثناء صدور قرارات حظر النشر؛ لتزويد الجمهور والصحفيين بالمعلومات أولاً بأول، وعدم ترك الجمهور ضحية للمعلومات غير الصحيحة والمنتشرة عبر مختلف وسائل الإعلام الرقمي.
- ضرورة إيضاح أسباب اتخاذ قرارات حظر النشر بشكل واضح وشفاف وموثوق ومفهوم، للمؤسسات الإعلامية وللجمهور على حدّ سواء، وأن تكون هذه القرارات محدّدة بفترة زمنية، وتقديم مبررات مقنعة لضرورة استمرار حظر النشر، تخلو من المزاجية أو الانحياز لأي جهة كانت.
- ضرورة وجود جهة رقابية مختصّة في القوانين والتشريعات الصحفية، تعيد النظر في صدور قرارات حظر النشر لكلّ قضية، والموافقة على استمراريتها أو إلغائها إذا اتّضح عدم الحاجة إليها، وأنّها غير مبررة.
- إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع صدور قرارات حظر النشر، خاصّة ما يتعلق بتأثيراتها على أداء الصحفيين، وقوانين حق الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، والديمقراطية، إلى جانب إجراء دراسات تُعنى بالجوانب القانونية والتشريعية المؤثرة على أداء الصحفيين في الأردن، وتحديدًا بعد تعديلات قانون الجرائم الإلكترونية لعام (2023).

References:

1. Ahmad, A. (2019). Factors Affecting the Professional Performance of Journalists Working in Arab News Agencies. *Unpublished Doctoral Dissertation*, Faculty of Mass Communication, Cairo University, Egypt.
2. Ahmad, A. K. M. (2022). The Impact of the Use of Social Networking Platforms on the Jordanian Voters in the Nineteenth Jordanian Parliamentary Elections during the Emerging Pandemic of the Coronavirus (COVID-19). *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities*, 22(2), 333-350.https://doi.org/10.12816/0061218
3. Ahmad, A. K., Al-Ameer, A., A.Alrahman, A., Alzyoud, S., & Makharesh, M. (2023a) Media Coverage of the 2021 Palestinian-Israeli Conflict: A Content Analysis into the Online Version of Newspapers in Jordan. *Information Sciences Letters*, *12*(7), 3239-3253.http://dx.doi.org/10.18576/isl/120747
4. Ahmad, A. K., AL-Jalabneh, A. A., Mahmoud, A., & Safori, A. (2022, March). Covid-19 and the Resurgence of the Hypodermic Needle Theory Applicability in Times of Crises. In *International Conference on Business and Technology* (pp. 1423-1436). Cham: Springer International Publishing.https://doi.org/10.1007/978-3-031-08954-1_124
5. Ahmad, A. K., Tahat, O., Safori, A., Al-Zpubi, A., Ahmad, H. K., & Ananza, A. (2023b). The Role of Television Sports Programs in Shaping Awareness of Physical Health among Jordanian University Students. *Information Sciences*

University of Jordan. *Studies in Media and Communication*, *11*(3), 123-139. https://doi.org/10.11114/smc.v11i3.5982

18. Habes, M., Elareshi, M., Safori, A., Ahmad, A. K., Al-Rahmi, W., & Cifuentes-Faura, J. (2023a). Understanding Arab social TV viewers' perceptions of virtual reality acceptance. *Cogent Social Sciences*, *9*(1),https://doi.org/10.1080/23311886.2023.2180145
19. Hatamleh, I. H. M., Safori, A. O., Ahmad, A. K., & Al-Etoum, N. M. D. I. (2023a). Exploring the Interplay of Cultural Restraint: The Relationship between Social Media Motivation and Subjective Happiness. *Social Sciences*, *12*(4), 228.https://doi.org/10.3390/socsci12040228
20. Hatamleh, I. H. M., Safori, A. O., Habes, M., Tahat, O., Ahmad, A. K., Abdallah, R. A. Q., & Aissani, R. (2023b). Trust in Social Media: Enhancing Social Relationships. *Social Sciences*, *12*(7), 416. https://doi.org/10.3390/socsci12070416
21. Human Rights Situation. (2020). *Seventeenth Report.*
22. Jonsson, L. (2022). 'Cancelling' Cancel Culture?: A Study on the Impacts of Cancel Culture on Freedom of Speech and Journalism. *Unpublished Master's Thesis*. Sweden: Huddinge, Faculty of Journalism.
23. Krejcie, R. & Morgan, D. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30, 607-610.
24. Mahdi, M. (2020). Civil Liability for Electronic Publishing. *Unpublished Master Thesis*. Middle East University, Jordan.
25. Mahmoud, A., Ahmad, A. K., Safori, A., Eid, Y. N. A., & Al Tawalbeh, A. (2023). The Effect of Television and Electronic Advertisements on The Mental Image of Women Among A Group of Female Media Professionals. *Studies in Media and Communication*, *11*(3), 31-46.https://doi.org/10.11114/smc.v11i3.5981
26. Rabei, H., & Amin, J. (2019). Problems of Legal Regulation of Criminal Liability for Electronic Press Publishing in Egypt. *Egyptian Journal of Public Opinion Research*, 18(4).
27. Thabet, M. (2016). Factors Affecting the Professional Performance of the Person Contacting the Middle East News Agency. *Unpublished Master Thesis*, Assiut University, Egypt.

Letters, *12*(7), 3077-3086.http://dx.doi.org/10.18576/isl/120734

6. Al-Debi, A. (2018). The Official Jordanian Media during Crisis from Jordanian Journalists' Perspective. *Unpublished Master Thesis,* Middle East University, Jordan.
7. Al-Dmour, O. (2023). The Decision to Ban publication in the Sedition Case from the Perspective of Article Writers in Jordan. *Unpublished Master Thesis*, Jordan Media Institute, Jordan.
8. Al-Harahsheh, A. (2020). Factors Affecting the Professional Performance of TV Reporters in Jordanian Television Channels. *Unpublished Master Thesis*, Yarmouk University, Jordan.
9. Al-Kayyali, M. (2022). *Reasons for Banning Publication: Does it Restrict Freedom of Expression and People's Right to Knowledge?*, Retrieved Dec 20th 2023, from: https://cutt.us/chDMe
10. Alzyoud, S., Ahmad, A. K., Makharesh, A., Alabed Alrahman, A., Safori, A. (2023). The Concept of "New Media" among Jordanian News Producers. *Journal of Digital Media & Policy*, online first, https://doi.org/10.1386/jdmp_00128_1
11. Ammon News. (2016). *A Legal Review of Decisions Banning Publication in Jordan*, Retrieved Dec 25th 2023, from: https://www.ammonnews.net/article/281481
12. Brown, A. (2018). Hidden in Plain Sight: Publication Bans, Mythology, and Youth Crime. *Doctoral Dissertation*, Canada: University of Calgary.
13. CDFJ. (2022). Media Silence: The State of Freedom of Expression and Media in Jordan. Jordan: Center for Defending Freedom of Journalists.
14. Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan, 15.
15. Faraj, H. (2023). Censorship in Media Institutions and its Impact on Professional Performance. *Unpublished Master Thesis*, Kasdi Merbah University Ouargla, Algeria.
16. Fathy, R. (2017). Implications of Publication ban Orders In Egypt on Press Journalists' Work and News Dissemination. *Unpublished Master Thesis*. Egypt: The American University in Cairo.
17. Habes, M., Alghizzawi, M., Ahmad, A. K., & Almuhaisen, O. (2023b). The Impact of Digital Media Learning Apps on Students' Behaviors in Distance Learning During COVID-19 at the